ملخص قرارات الجمعية العامة العادية

٤ مـــارس ٢٠١٨

القـــرار الأول

تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

ناقشت الجمعية العامة العادية تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١، وأقرته.

القـــرار الثاني

تقرير مراقبي الحسابات عن القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/ ٣١

أحيطت الجمعية بما جاء في تقرير مراقبي الحسابات على الميزانية وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/ ٣١.

القـــرار الثالـث

التصديق على القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/ ٣١

قامت الجمعية بالتصديق على الميزانية وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/ ٣١.

القـــرار الرابـع

الموافقة على حساب توزيع الأرباح عن عام ٢٠١٧

وافقت الجمعية على حساب توزيع الأرباح للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١. وبناء عليه وافقت الجمعية على صرف الكوبون بواقع جنيهاً مصرياً للسهم وذلك يوم الخميس، الموافق ٢٢ مارس ٢٠١٨. كما وافقت الجمعية على تفويض مجلس الإدارة في وضع واعتماد قواعد توزيع حصة العاملين في الأرباح.

القرار الخامس

تحويل جزء من الاحتياطي العام إلى أسهم يزاد بقيمتها رأس المال المصدر

إعمالاً بالقوانين السارية والنظام الأساسي للبنك، وافقت الجمعية العامة العادية على ما يلي:

(١) تنفيذ قرار مجلس إدارة البنك المنعقد في ٢٠١٨/١/٣١ بزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١١,٦١٨,٠١١,٠٠٠ جم (أحد عشر مليار وستمائة وثمانية عشر مليون واحد عشر ألف جنيه مصري) ليصبح ١١,٦٦٨,٣٢٦,٤٠٠ جم (أحد عشر مليار وستمائة وثمانية وستون مليون وثلاثمائة وستة وعشرون ألف وأربعمائة جنيه مصري) بزيادة وقدرها ٥٠,٣١٥,٤٠٠ جم موزعة على عدد (٥,٠٣١,٥٤٠) سهم بقيمة اسمية قدرها عشرة جنيهات مصرية للسهم الواحد. والزيادة تمثل الشريحة التاسعة لنظام اثابة العاملين بالبنك عن طريق الوعد بالبيع وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية في ٢٠١١/٤/١٣ والمعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية في ٢٠١١/١٢/١٤.

ملخص القرارات المعروضة على الجمعية العامة العادية
٤ مارس ٢٠١٨

(٢) تعديل المادتين السادسة والسابعة من النظام الأساسي للبنك فيما يتعلق برأس المال المصدر والمدفوع بما يعكس الزيادة سالفة الذكر.

(٣) زيادة رأس المال المصدر المتعلق بتنفيذ نظام الإثابة والتحفيز المعتمد من هيئة الرقابة المالية وفقاً للوارد تفصيلاً بنظام الاثابة والتحفيز المعتمد من الجمعية العامة غير العادية في ٢٠١١/٤/١٣ و ٢٠١٦/٣/٢١ وبحيث تتم الزيادة في رأس المال المصدر في السنوات الثلاث القادمة بحسب مبلغ كل شريحة والتي يصدر بها قرار من مجلس الإدارة في كل سنة على حده، والموافقة على تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بزيادة رأس المال المصدر بنظام الإثابة والتحفيز وتعديل المادتين السادسة والسابعة من النظام الأساسي للبنك بما يعكل تلك الزيادات.

(٤) تحويل جزء من الاحتياطي العام بمبلغ قدره ٢,٩١٧,٠٨١,٦٠٠ جنيه مصري إلى أسهم عادية تمثل (٢٩١,٧٠٨,١٦٠) سهم بقيمة اسمية قدرها عشرة جنيهات مصرية للسهم الواحد، ويزاد بقيمتها رأس المال المصدر من ١١,٦٦٨,٣٢٦,٤٠٠ جم (احدى عشر مليار وستمائة وثمانية وستون مليون وثلاثمائة وستة وعشرون ألف وأربعمائة جنيه مصري) إلى ١٤,٥٨٥,٤٠٨,٠٠٠ جم (أربعة عشر مليار وخمسمائة وخمسة وثمانون مليون وأربعمائة وثمانية ألف جنيه مصري) موزع على ١,٤٥٨,٥٤٠,٨٠٠ سهم (مليار وأربعمائة ثمانية وخمسين مليون وخمسمائة وأربعين ألف وثمانيمائة سهم)، ويتم توزيع الأسهم الناتجة عن الزيادة مجاناً على السادة المساهمين بواقع سهم واحد لكل أربعة أسهم وذلك بعد استيفاء البنك لكافة الموافقات اللازمة، ونشر تقرير الإفصاح الخاص بتلك الزيادة لدى البورصة المصرية. وأنه سيتم البدء في اجراءات تلك الزيادة بعد تنفيذ زيادة رأس المال المصدر بقيمة الشريحة التاسعة من نظام الإثابة والتحفيز للعاملين بالبنك والمعتمد من هيئة الرقابة المالية.

(٥) تفويض مجلس الإدارة على تعديل المادتين السادسة والسابعة من النظام الأساسي للبنك بما يعكس الزيادة المجانية المذكورة بعاليه.

(٦) تفويض السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في اتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة لتنفيذ زيادات رأس المال المذكورة بعاليه وله حق تفويض الغير في ذلك مع مراعاة قواعد القيد والشطب والإجراءات التنفيذية لها ببورصة الأوراق المالية والهيئة العامة للرقابة المالية.

(٧) تفويض السيد الأستاذ/ محي الدين التهامي ابراهيم – رئيس القطاع القانوني – في التوقيع على عقود تعديل النظام الأساسي أمام الشهر العقاري المختص.

ملخص القرارات المعروضة على الجمعية العامة العادية
٤ مارس ٢٠١٨

القـــرار السادس
إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة الماليـــة المنتهيـــة فـــي ٢٠١٧/١٢/٣١، وتحديد مكافآتهم عن عام ٢٠١٨

وافقت الجمعية على إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١، كما وافقت على تحديد مكافآتهم عن عام ٢٠١٨ بمبلغ وقدره خمسة وسبعون ألف جنيه مصري تدفع للعضو مباشرة.

القـــرار السابع
تعيين مراقبي حسابات البنك وتحديد أتعابهم عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١

بناء على توصية لجنة المراجعة وتوصية مجلس إدارة البنك، وافقت الجمعية علي:
تعيين السيد الأستاذ/ كامل مجدي صالح – الشريك التنفيذي بمكتب "ديلويت – صالح وبرسوم وعبد العزيز "محاسبون قانونيون ومراجعون"، والسيد الأستاذ/ تامر عبد التواب – الشريك بمكتب منصور وشركاهم برايس وترهاوس كوبرز "محاسبون قانونيون ومستشارون" مراقبين لحسابات البنك عن السنة المالية المنتهيـــة في ٢٠١٨/١٢/٣١، وذلك نظير أتـعاب قدرها:

- ١,٢٦٧,٢٠٠ جنيهاً مصرياً (بخلاف الضرائب) لمراجعة المراكز المالية السنوية وربع السنوية للبنك وإصدار تقارير المراجعة طبقاً لمتطلبات البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية.
- ٥٧٦,٠٠٠ جنيهاً مصرياً (بخلاف الضرائب) لمراجعة المراكز المالية السنوية وربع السنوية المجمعة وإصدار تقارير المراجعة طبقاً لمتطلبات البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية – إذا تطلب الأمر ذلك.

القـــرار الثامن
الترخيص لمجلس الإدارة في تقديم التبرعات خلال عام ٢٠١٨

وافقت الجمعية علي منح مجلس الإدارة ترخيصاً عاماً لتقديم تبرعات خلال عام ٢٠١٨ يزيد كل منها عن ألف جنيه مصري، وتمنح وفقاً لما ورد بالمادة ١٠١ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

تابع ملخص قرارات الجمعية العامة العادية
٤ مارس ٢٠١٨

القـــــرار التاسع
إحاطة الجمعية العامة بالمكافأة السنوية للجان المنبثقة من مجلس الإدارة لعام ٢٠١٨

أحيطت الجمعية بقرار مجلس الإدارة بتحديد مكافأة السادة رئيس وأعضاء لجنة المراجعة لعام ٢٠١٨ لتكون ٧٢ ألف جنيه للرئيس و ٦٠ ألف جنيه لكل عضو على أن يتحمل البنك بكافة الضرائب والرسوم المتعلقة بهذه المبالغ، وذلك وفقاً لتوصيات لجنة الحوكمة وتقدير المزايا.

القـــــرار العاشـــر
التعديلات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة
منذ آخر اجتماع للجمعية العامة العادية

إعمالاً بالإجراءات المنصوص عليها في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وكذلك قانون الشركات ١٥٩ ولائحته التنفيذية وتعديلاته، ووفقاً للمادة ٢٠ من النظام الأساسي للبنك، أحيطت الجمعية العامة ووافقت على التعديلات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة منذ آخر اجتماع للجمعية العامة العادية في ١٨ يوليو ٢٠١٧ وتتمثل في إضافة عضوين غير تنفيذيين لمجلس الإدارة في ٥ ديسمبر ٢٠١٧ ليصبح المجلس مكون من تسع أعضاء: اثنين تنفيذيين، وسبعة غير تنفيذيين من بينهم خمسة مستقلين. وأقرت الجمعية تعيين كل من:

- **الأستاذة الدكتورة/ أماني محمد نجيب أبو زيد:** هي مفوض البنية التحتية والمعلوماتية والطاقة والسياحة بالاتحاد الأفريقي، وانتخبت لهذا المنصب في ٢٠١٧ لتتولى مسؤولية الاستراتيجيات والسياسات والشراكات الإقليمية والقارية. وتتركز الخبرة العملية لسيادتها في مجال التنمية الدولية فيما يزيد عن٣٠ عاما حيث تقلدت العديد من المناصب القيادية في كبرى المؤسسات الدولية المعنية ببرامج بالتنمية وخاصة في مجال البنية التحتية والطاقة، ومنها البنك الأفريقي للتنمية (AfDB)، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) عملت خلالها في أفريقيا وفرنسا والمملكة المتحدة وكندا. الدكتورة/ أبو زيد حاصلة على بكالوريوس هندسة الاتصالات من جامعة القاهرة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الدولية الفرنسية للتنمية الافريقية، وأيضاً درجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة هارفارد، ودرجة الدكتوراه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جامعة مانشستر بالمملكة المتحدة. وتلقت سيادتها العديد من الجوائز والتقديرات الدولية.

تابع ملخص قرارات الجمعية العامة العادية
٤ مارس ٢٠١٨

- **الأستاذة/ ماجدة رأفت جندي حبيب:** تشغل سيادتها منصب الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لعيادات "داوي". تتمتع السيدة حبيب بخبرة واسعة في مجال تكنولوجيا المعلومات التقنية وكذلك المدفوعات الإلكترونية، فضلا عن الحلول المصرفية الذكية. تتمتع سيادتها بخبرة ٢٥ عامًا في مختلف المجالات الإدارية بما في ذلك الإدارة الاستراتيجية للعلامة التجارية، والتجزئة التسويقية والاتصالات المؤسسية وعلاقات المستثمرين. وتقلدت سيادتها العديد من المناصب، ومنها عضو مجلس الإدارة والشريك المؤسس والرئيس التنفيذي للقطاع الاستراتيجي والتجاري والتسويقي لشركة فوري للخدمات المالية والمدفوعات الإلكترونية، حيث ساهمت سيادتها بخبرتها الطويلة في إرساء مكانة "فوري" كمنصة رائدة للمدفوعات الإلكترونية في مصر. حاصلة على ماجيستير في إدارة الأعمال من (INSEAD) فرنسا، وشهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في علوم الحاسب الآلي من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

القـــــرار الحادي عشر
التعامل مع الأطراف المرتبطة

وافقت الجمعية العامة على طلب إدارة البنك باستمرار التعاقد مع كل من مكتب الدكتور زكي هاشم وشركاه (محامون ومستشارون قانونيون)، والشركة المصرية للخدمات والتحصيل، وذلك لإنجاز بعض الأعمال القانونية وتنفيذ الأحكام الصادرة ضد بعض العملاء المتعثرين وتحصيل المديونيات المستحقة للبنك. وتأتي هذه الموافقة نظراً لما لهذين الكيانين من خبرة متميزة وباع طويل في هذه المجالات. ومن الجدير بالذكر، أن التعامل مع الشركة المصرية لخدمات التحصيل جاء بعد تجارب غير فعالة مع المكاتب والشركات الأخرى التي لم تتمكن من تحصيل المديونيات المتعثرة بالكفاءة المطلوبة، وقد أثبتت الشركة المصرية التزامها وأدائها المتميز في تنفيذ الأحكام وتحصيل المديونيات المستحقة، وتعظيم العائد لما فيه مصلحة البنك.